التعددية الحزبية المحاسن والمساوىء دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.م . آذار عبد خليفة
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

المقدمـــــــة

إنَّ موضوع التعددية الحزبية والسياسية في الوطن العربي قد شغل حيزاً كبيراً من تفكير مواطنيه خصوصاً في العقود الأخيرة ، وقد تمثل تحول بعض من النظم العربية للأخذ بأشكال التعدد الحزبي بدلاً من نظام الحزب الواحد الذي ساد في فترة سابقة من أهم التحولات التي شهدتها النظم السياسية العربية ، مما يجعلها جديرة بالاهتمام فعلاً .

والحقيقة أن بعض التجارب العربية الآخذة باتجاه التعددية الحزبية لم تحظَ باهتمامٍ كافٍ في إطار البحث والدراسة ، ذلك أن أزمة الديمقراطية في أقطار الوطن العربي ناجمة أصلاً عن قصور دور القوى الاجتماعية الساعية إلى المشاركة السياسية ، فالمشاركة السياسية بلا أدنى شك تعكس جوهر الممارسة الديمقراطية غير أن تحققها على صعيد الواقع العملي يتطلب توافر المؤسسات اللازمة لضمان مشاركة سياسية فعلية .

إنَّ تجربة العراق كانت من أقسى تجارب النظم السياسية العربية حيث لم يكن ممكناً طيلة العقود السابقة وجود مشاركة سياسية أو تعددية حزبية بأي شكل من الأشكال وذلك لما يتميز به الحزب الحاكم في العراق للمدة من (١٩٦٨-٢٠٠٣).

إنَّ الانقلاب العسكري غير الشرعي الذي جاء بحزب البعث إلى سدة الحكم في العراق ، يُعدُّ شكلاً من أشكال التغير السياسي العنيف ، حيث يشكل الانقلاب العسكري خرقاً لشرعية الحكم مما يضع قادة الانقلاب أمام مشكلة تحقيق هذه الشرعية ، وهذا تماماً ما حدث عينه في العراق أبان حكم الحزب الواحد ، إذ لا يمكن أن ينال الحزب الواحد التأييد الشعبي من خلال أهدافه المعلنة كحماية الإجراءات الدستورية والحقوق المدنية ...

تأسيساً على ذلك وجب أن يكون موضوع البحث في العراق بعد التغيير الذي حصل عام (٢٠٠٣) لاسيّما بعد أن كتب العراقيون دستورهم الدائم عام (٢٠٠٥).

مفهوم التعددية الحزبية :

إنَّ التعددية الحزبية هي إحدى مكونات الديمقراطية ، التي عدّت لحد الآن النظام الأفضل للحكم في المجتمعات فضلاً عن ارتباطها الموضوعي بالأحزاب السياسية .

وهناك مفاهيم عدة للديمقراطية لكن أكثرها شيوعاً هو " حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب "[١] ، وإلى جانب هذا التعريف هناك من يرى كونها " تعبير عن تركيز السلطة بيد الشعب أولاً ثم ضمان حقوق الإنسان والأفراد وحرياتهم "[٢] . وهناك من يعد الديمقراطية " احترام الإنسان باعتباره غاية وليس وسيلة كما تعني الاهتمام بإسعاده وإعلاء شأنه وتوفير كل السبل والأنظمة لخدمته ورفع مستواه وتأمين حقوقه "[٣] .

أما " موريس ديفرجيه " فقد عرّفها . وأعني الديمقراطية . بدلالة الحرية والمشاركة السياسية في الاختيار بأنها " حرية الجميع حقاً ... وأنها النظام الذي يختار فيه المحكومين الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة والحرة "[٤] .

مما سبق وكما قلنا فإن التعددية الحزبية هي إحدى مكونات الديمقراطية والتي قلنا بأنها نظام الحكم الأفضل ، فضلاً عن ارتباطها بالأحزاب .

إنَّ مصطلح التعددية حديث الظهور والاستخدام وذو صلة وثيقة بمصطلح الديمقراطية ، إلاّ أنها أوسع منه من حيث المفهوم .

وقد أخذت التعددية الحزبية أشكالاً عدة ، فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو ثقافية ، وقد تكون متداخلة في أبعادها وأشكالها .

إنَّ مفهوم التعددية الحزبية يعود أصلها إلى المفكرين الغربيين مثل لوك ومونتيسكيو ، فقد كان الفيلسوف الإنكليزي جون لوك أول من أكد في أواخر القرن السابع عشر على أن الدولة يجب أن تقوم على القبول العام والعمل على رفاهية المجتمع ورعاية مصالحه ، وإذا أهملت شيئاً من ذلك وجب تغييرها وعلى الفئات الحاكمة أن لا تتخذ من القوة أساساً لها[٥] .

ويقصد بالتعددية الحزبية حرية إنشاء الأحزاب السياسية والانتماء إليها ، أو هي وجود أحزاب سياسية متعددة في مجتمع معين والاعتراف بها من قبل النظام السياسي وتقبل مساهمتها في الحياة السياسية عن طريق الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها [٦] .

والتعددية لها أشكال على الصعيد السياسي ، فهناك تعددية حقيقية وتعددية شكلية ، فالحقيقة قائمة على وجود أحزاب مختلفة في البرامج والأيديولوجيات وتتنافس بحرية فيما بينها من خلال انتخابات حرة تجري بشكل دوري ، أما الشكلية فهي تحمل مظاهر التعددية السياسية ، أي وجود عدة أحزاب في الظاهر ، إلاّ أن النظام القائم هو أقرب إلى نظام الحزب الواحد أو الحزب المهيمن[٧] . وحينئذٍ تغيب الديمقراطية لأنها فقدت أهم مقوماتها . وأعني بها التعددية الحزبية . .

لا بُدَّ لنا . ونحن في هذا الموضع . أن نسلط الضوء على مصطلح " تداول السلطة وأساليبه " لما له من علاقة وثيقة بنظام التعددية الحزبية .

إنَّ من الحقائق الثابتة هو أن الصراع السياسي ما هو إلاّ صراع حول السلطة ، وأن هناك نوعين من الصراع السياسي يجري التمييز بينهما بدلالة فكرة الشرعية ، فالصراع يكون في النظام عندما ينعقد الاتفاق بين القوى الاجتماعية على اعتباره شرعياً ويكون الصراع على النظام عندما ينقطع الاتفاق بين هذه القوى على شرعيته ، وأن قوى معينة تعمل على الإطاحة به وتسعى لإقامة نظام آخر بديل[٨].

إذن فإن هدف الأحزاب السياسية ينحصر في الوصول إلى السلطة . وأعني سلطة الدولة .

.

ولهذا فإن أسلوب حيازة السلطة بالطرق السلمية الديمقراطية (الاقتراع الانتخابي) أو (الأسلوب الدستوري) ما هو إلاّ شكل من أشكال التداول أو التناوب السلمي على السلطة[٩] أي " العملية التي تجري وفق قواعد إجرائية معروفة تضمن حق الأغلبية في تسلم المسؤولية العمومية من خلال انتخابات حرة مباشرة ونزيهة"[١٠] .

بعض تجارب التعددية الحزبية في الوطن العربي :

إنَّ استقرار التعددية الحزبية في الوطن العربي يتطلب وجود أسس مشتركة للتعامل السياسي بين الأحزاب السياسية ، تحدد رؤيتها لطبيعة العلاقة بينها سواء كانت في السلطة أو المعارضة من جهة ، وتحدد رؤيتها المشتركة لكيفية حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى .

إنَّ غياب هذه الرؤية المشتركة يؤثر على مستقبل التجربة التعددية بكاملها ، ويطبع العلاقات بين الأحزاب بطابع العداء السافر وفقدان الثقة وغياب الرغبة في التعاون لما فيه مصلحة الوطن .

لذلك فإن العلاقات بين السلطة والمعارضة في معظم أقطار الوطن العربي تتسم بسيادة التنافر والصراع فيما بينها وغياب التنافس السلمي والحوار المبني على قاعدة حق جميع القوى والأحزاب في الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات ، فالحكومات العربية إذاً كانت قد قبلت في ظروف معينة السماح بحرية تكوين الأحزاب للوصول إلى حلول توفيقية وتقديم تنازلات سواء على صعيد المشاركة في السلطة أو على صعيد إيجاد مواقف سياسية مشتركة[١١]

ففي مصر ترفض السلطات الحوار مع الإخوان المسلمين والمجموعات الإسلامية المسلحة الذين تصفهم بالإرهابيين[١٢] .

من جانب آخر فإن الحوار بين المعارضة نفسها لم يتطور ولم يخرج عن صيغة التحالفات الانتخابية المؤقتة(١٣) .

وفي اليمن بدأت بوادر عدم الثقة بالظهور بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي بعد إجراء الانتخابات النيابية في نيسان ١٩٩٣، وتشكيل حكومة ائتلافية ، فأدى تراجع الحزب الاشتراكي الذي تقلص دوره كثيراً في الحياة السياسية والإدارية اليمنية إلى إعلان انفصال اليمن الجنوبي ثانية عن دولة الوحدة وحدوث الحرب . وفي اليمن أيضاً لم تستطع الأحزاب المعارضة أن تقيم حواراً سياسياً بينها لبناء موقف موحد تجاه حزب المؤتمر الشعبي الحاكم(١٤) .

وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت عدة أقطار عربية بعض التطورات الإيجابية التي تتفاوت في مداها من قطر إلى آخر .

فقد نجح السودان في بناء الديمقراطية خلال مرحلتين : الأولى عام (١٩٦٤-١٩٦٩) عندما تمكنت القوى السياسية من إسقاط النظام العسكري الذي أسسه إبراهيم عبود عام ١٩٥٨ ، والثانية في عام (١٩٥٨-١٩٨٩) عندما نجحت القوى تقريباً في إسقاط نظام جعفر النميري . وفي المرحلتين كانت تجربة الحكم الديمقراطي قصيرة العمر .

إذن فإن الصراع بين القوى السياسية المختلفة داخل السودان ما يزال مستمراً، كما أن للجيش دوراً كبيراً في تحالفه أو تعارضه مع القوى السياسية داخل السودان ، والصراعات التي يشهدها السودان تؤدي إلى إضعاف النظام الديمقراطي الجديد مما يجعله هدفاً سهلاً للانقلاب العسكري وخروج الجيش من دائرة الصراع يجعل السودان يشهد حالة من التعددية السياسية التي تعتبر جزءاً من عملية إدارة الحكم ، لكن هذه الحالة لا تستمر طويلاً فهي منقطعة مما يجعلها غير راسخة داخل المجتمع السياسي لهذا البلد(١٥) .

وتكاد تكون المغرب من الأنظمة السياسية القليلة التي تبنت التعددية الحزبية، ولم تصدر بها أية قرارات تمنع أو تحظر النشاطات الحزبية ، مما ساعد ذلك على مضاعفة عدد الأحزاب وتوسيع الخريطة الحزبية وقد شارك في الانتخابات التشريعية التي جرت في خريف عام ١٩٨٤ أكثر من عشر هيئات سياسية فاز من بينها تسع في البرلمان الحالي(١٦) .

أما عن التجربة الجزائرية ، فإن أهم مظاهر التحول هو إقرار التعددية السياسية حيث تمت على مرحلتين : الأولى عبر استفتاء (٣) نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٨ ، حيث تم إجراء إصلاحات سياسية في التركيبة الحكومية الجزائرية ، وبموجب هذا التعديل تم تنظيم جديد للسلطة التنفيذية محوره أن تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان وليس الحزب الحاكم وكانت تلك الخطوة ضرورية لاستكمال تنفيذ المشروع الإصلاحي الشامل(١٧) .

أما المرحلة الثانية فبدأت بإعلان دستور ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٨٩ الذي أقر التحول الكامل نحو التعددية السياسية المطلقة وأجاز حرية تأسيس الأحزاب السياسية لمختلف القوى كما فصل الحزب عن الدولة وأنهى الدور السياسي للجيش، وعلى أثر ذلك الدستور تشكلت خريطة القوى السياسية والحزبية(١٨) .

لكن سرعان ما تراجع نظام التعددية الحزبية في الجزائر وبالتالي تعثرت الديمقراطية وامتزجت بالعنف أحياناً وبالنكسات السياسية أحياناً أُخرى .

وهناك قطران آخران يسمح دستورهما بتكوين الأحزاب من دون أن يتحقق ذلك عملياً ، وهما الأردن والصومال(١٩) .

ويبقى الحوار السلمي هو الحل الأمثل لتخطي جميع الأزمات وتوسيع رقعة الممارسة الديمقراطية ومبدأ تعدد الأحزاب في الوطن العربي .

دراسة حالة النظام الحزبي في العراق بعد عام (٢٠٠٣)

النظام الحزبي في العراق قبل عام (٢٠٠٣)

إنَّ معظم السلطات التي تعاقبت على حكم العراق ، وبالذات سلطة النظام السابق قد مارست القوة في السياسة والاجتماع ، وتجاهلت العمل ضمن الأُطر المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية .

إنَّ طبيعة تركيب السلطة السياسية في النظام السباق مركزة بيد شخص واحد، وبيد نخبة مساعدة له ، وهو تركيز يغيّب العمل السياسي ضمن الإطار المؤسسي ، ولا يضمن مشاركة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية . مؤسسات المجتمع المدني . في الاختيارات السياسية الوطنية والقومية ، فعلى الرغم مما شهده العالم من تحولات عميقة في ميدان تطوير الأنظمة السياسية بما يضمن للشعوب المشاركة السياسية من خلال مؤسسات فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية ، فإن الوضع في العراق لم يستطع مجاراة هذا التطور(٢٠) .

لقد مارست التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية مختلف أصناف الإرهاب الشامل تحت شعارات لا تتمتع بأية رؤية واقعية أو تاريخية ومع ذلك حاولت أن تعطي لها أبعاداً ما فوق تاريخية من خلال ربطها بـ " رسالة خالدة " لأمة عربية واحدة ، فضلاً عن تغنّيها بأهداف منمقة مزيفة تتلخص في الاستقلال والسيادة والدعوة للوحدة وعدم الانقسام والحرية والاشتراكية ، أما النتيجة فهي الإفساد الشامل لفكرة القومية العربية وتشويه محتواها وتخريبها الفعلي(٢١) .

لقد ابتلع حزب البعث المنحل الدولة العراقية وأحكم السيطرة على جميع مرافقها ومؤسساتها ، وكان الجيش تسنده التنظيمات الحزبية إحدى أهم وسائله الإجرائية فضلاً عن الأنظمة الاستخباراتية وغيرها من إفرازات نظام الحزب الواحد والمنع المنظم للمعارضة خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، فظهور نظام التعدد الحزبي في العراق " من خلال الجبهة الوطنية "[٢٢] في السنوات الأولى للنظام لم يتمخض عن منافسة سياسية حقيقية لغرض تداول السلطة ، إذ ظلَّ انفتاح النظام السياسي المتمثل بحزب البعث خاضعاً للسيطرة ، ولذلك لم يسمح بأن تعمل الأحزاب في الساحة السياسية العراقية بصورة فعلية بل بقيت مسميات ضمن الإطار النظري الجبهوي ، وهذا هو حال التعددية الشكلية على الصعيد السياسي أي " وجود عدة أحزاب في الظاهر ، إلاّ أن النظام القائم هو أقرب إلى نظام الحزب الواحد أو الحزب المهيمن "[٢٣] .

إنَّ العراق في عهد النظام السابق قد غيّب كل مظهر للديمقراطية بأن جعل من شخصية رئيسه " صدام حسين " جامعاً لكل السلطات التشريعية والتنفيذية بل وحتى القضائية . في أحيان كثيرة . .

إنَّ احتكار السلطة من قبل حزب معين أو جماعة معينة يعني عدم الاعتراف بوجود تنافس وصراع من أجل الاقتراب منها أو الظفر بها بسبب التطابق بين السلطة والحزب ، وقد يؤدي ذلك إلى انتقال عملية تداول السلطة من إطارها السياسي إلى إطارها الحزبي من خلال حصرها في قياداته لعدم وجود مشاركة سياسية للقوى المعارضة التي ليس لها الحق . من وجهة السلطة . في اتخاذ القرار أو المشاركة فيه[٢٤] .

النظام الحزبي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

إنَّ من أبرز الإنجازات التي حققها العراقيون بعد التغيير العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية ، وإسقاطها نظام البعث الديكتاتوري والإطاحة برئيسه صدام حسين ، كتابة الدستور الذي يُعدُّ " رأس الهرم القانوني ومركزه العصبي ، يتمتع بالصدارة في النظام القانوني في الدولة الديمقراطية ، ويعلو على كل القواعد القانونية على الإطلاق ولا يوجد أي نص أو قاعدة أعلى منه أو حتى تدانيه أو تساويه في المرتبة ، فالدستور يضع المبادئ والقواعد العليا للدولة التي يجب أن يلتزم بها الحاكم والمحكوم "[٢٥] .

وقد أعلى الدستور العراقي . لعام (٢٠٠٥) . من شأن الديمقراطية وسعى إلى تأصيلها بترجمتها عملياً من خلال وضع بنود دستورية تضمن للفرد العراقي حرية الممارسات الحياتية والفكرية بكافة مجالاتها ولاسيّما مجال العمل السياسي حيث أشارت المادة (٦) من الدستور ما

نصه : " يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور "[٢٦] .

كذلك أشارت المادة (٣٧) فقرة أولاً ما نصه : " حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام إليها ، مكفولة وينظم ذلك بقانون "[٢٧] .

وأشارت المادة (٣٧) فقرة ثانياً ما نصه : " لا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها "[٢٨] .

لقد حرص الدستور العراقي على مسألة التعددية الحزبية وتداول السلطة ، ومن خلال ما تقدم نفهم أن التعددية الحزبية وتداول السلطة اللذان أشار لهما الدستور مسألتان مترابطتان ترابطاً وثيقاً كطريق لا بُدَّ منه لأي تطور سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي سليم يكفل الاستقرار والحرية والتقدم .

وهكذا شهدت الساحة السياسية إنشاء وتكوين العديد من الأحزاب السياسية الجديدة ، وكذلك العمل العلني للعديد من الأحزاب القديمة .

إنَّ هذا التنوع الحزبي والسياسي والأيديولوجي إنما هو عنصر من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسسة من مؤسساته ولا يمكن تصور قيام النظام الديمقراطي وأداء مهماته المقصودة منه على الوجه الصحيح من غير هذا التنوع الذي يتيح المنافسة الحقيقية والبنّاءة بين الأحزاب المختلفة وتوفير ضمانات دستورية حقيقية لإمكانية تداول السلطة بأساليب شرعية .

ويجب أن لا يكون التعدد الحزبي تعدداً شكلياً أو ترفاً وإنما يجب أن يتضمن قدرة المعارضة السياسية على أن تكسب في يوم من الأيام الأغلبية فتصل إلى السلطة السياسية وتمارسها ، إذ " ليس للتعددية الحزبية والعمل السياسي العلني المرخص للأحزاب أي قيمة من دون قدرة هذه الأحزاب على الوصول إلى السلطة"[٢٩] .

ولو عدنا بالنظر إلى ما جاء في دساتير البلدان العربية من حيث إقرارها لنظام التعددية الحزبية وتداول السلطة والممارسة السياسية الحرة أو عدمها . وقارناه بما جاء في المادة (٦) والفقرة (١) و(٢) من المادة (٣٧) من الدستور العراقي عام (٢٠٠٥) ، سوف نجد . بلا شك . بوناً شاسعاً وفرقاً كبيراً بين الدستور العراقي وتنوع الموقف الدستوري العربي من مسألة التعددية الحزبية ذلك أن الدساتير العربية تعكس وجهات نظر النظم التي وضعتها فأبقت عملية التعددية والنشاط السياسي عموماً تحت سيطرتها المطلقة .

بينما أبقى الدستور العراقي باب الحريات مفتوحاً على مصراعيه لأي نشاط سياسي أو مدني أو ثقافي ولم يقيد هذه الحريات بقيود قانونية كما فعلت بعض الأقطار العربية .

فلم يحظر الدستور العراقي أي نشاط سياسي ما عدا إشارته في المادة (٧) فقرة أولاً ما نصه : " يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهّد أو يمجد أو يروج أو يبرر له ، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه ، وتحت أي مسمى كان ، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق وينظم ذلك بقانون "[٣٠] .

إنَّ عقوداً طويلة من تسلط حزب البعث الصدامي على رقاب العراقيين جعلهم يحرصون على عدم عودته للمشاركة في الحياة السياسية بأي شكل من الأشكال بل وحظر الدستور العراقي كل النوايا التي تروّج أو تمهّد أو تمجّد لهذا الحزب المنحل وعدَّ هذا الفعل مخلاً بالنهج الدستوري خارجاً من الملّة الدستورية .

التعددية الحزبية في التجربة العراقية :

" المحاسن والمساوىء "

إنَّ تجربة التعددية الحزبية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) بوصفها نسقاً لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، إنما تعكس تطور مجتمعه ، وهذا يتطلب بدوره إلى الوصول إلى نضوج اجتماعي واقتصادي وثقافي بدرجة معينة لغرض تأسيس الديمقراطية مجتمعياً .

ولذا فإن الافتقار النسبي لهذا النضوج في العراق يشكل عقبة تقف بوجه التعددية الجديدة

وعليه فإن تجربة التعددية الحزبية مثلما كان لها الكثير من المحاسن ، فإنها لا تخلو من بعض المساوىء ، وسوف نعالج محاسنها ومساوئها ونقف عند بعض الاستنتاجات .

محاسن التعددية الحزبية :

لقد جاءت التعددية الحزبية في العراق بإنجازات أهمها :

١. إنَّ التعددية الحزبية هي إحدى مكونات الديمقراطية التي عدت نظام الحكم الأمثل للمجتمعات السياسية فضلاً عن ارتباطها الموضوعي بالأحزاب السياسية بوصفها إحدى أهم آليات العمل السياسي والتداول السلمي للسلطة السياسية وقناة الاتصال المزدوج بين السلطة والجماهير[٣١] .
٢. وتعلقاً بذلك فقد أتاحت التعددية الحزبية حرية الفكر والرأي للفرد العراقي وقدرته على اختيار من يمثله من الأحزاب والكتل والكيانات السياسية بعد أن سُمح لها بالمشاركة في الحياة السياسية والإعلان عن أهدافها وبرامجها وأيديولوجياتها في ظل نظام جديد مشبع بالديمقراطية قائم على التعددية الحزبية والسياسية ، وقد تُرجمت ممارسة هذه الحريات عملياً . وأعني حرية الأحزاب في الإعلان عن نفسها وحرية الشعب في الاختيار . بالانتخابات " فالعملية الانتخابية

آلية هامة في صنع الخيارات السياسية عن طريق الممارسة التصويتية التي تعكس ممارسة واقعية لعملية اختيار القيادات والنظر في القضايا الوطنية المطروحة "[٣٢] . وبهذا عملت التعددية الحزبية على تعميق الممارسة الديمقراطية .

٣. والتعددية الحزبية هي مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء[٣٣] .

٤. إنَّ آلية البناء السياسي الجديد . وأعني التعددية . باتت تفرض نفسها كآلية حاكمة وناظمة لمسار التطور وصولاً إلى بناء عراق ديمقراطي ، وهنا ستكون الديمقراطية من مسؤولية القوى السياسية والاجتماعية كما هي مسؤولية الحكام والقائمين على السلطة ، حيث أن تعدد الأحزاب من شأنه أن يسهم في ممارسة دور الرقابة . بالنسبة لأحزاب المعارضة . لتقويم أداء السلطة .

٥. شهدت تلك المرحلة . مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ . انفتاحاً واسعاً للعراق على المحيطين الإقليمي والدولي ، بعد أن كانت علاقاته متوترة بالعالم كنتيجة طبيعية لممارسات النظام السابق ، ويمكن أن نسجل هنا دور الأحزاب العراقية في توسيع رقعة ذلك الانفتاح ومحاولة جني المكاسب من دول العالم المختلفة لدعم مسيرة العراق الجديد . باستثناء بعض ممارسات الأحزاب ذات النزعة الطائفية . .

مساوىء التعددية الحزبية :

مثلما كان لهذه المرحلة العديد من المحاسن ، فقد شهدت بعض التحديات التي تجعل من إمكانية نجاح التجربة التعددية أمراَ مشكوك فيه ، ومن أبرز هذه التحديات:

١. إنَّ سياسة الأحزاب العراقية الفقيرة التجربة سياسة ركيكة وسياسة مداهنة ومصانعة ، لأنها تتكون من تحالف أحزاب وجماعات دينية . قومية وأفراد مستقلين غير منسجمين وغير متقاربين لا في البرامج ولا في الأيديولوجيات ولا في المصالح وتلك السياسة ستكون عرضة للاعتراض العام ، إذ أنها حتى وإن انتسبت إلى الدولة العراقية الضعيفة الواهنة، لا تزال تعد في رأي الكثير من العراقيين تعبيراً عن تصورات منحازة ومتحزبة[٣٤] .

٢. وعليه فقد سعت الكثير من القوى السياسية . في نهاية عام ٢٠٠٥ . إلى توظيف الاستقطاب الطائفي وترسيخه كجزء من حملاتها الانتخابية ، وقد ظهر أثر العامل الطائفي والعرقي واضحاً في نتائج الانتخابات وما تلاها من عملية سياسية اعتمدت على المحاصصة الطائفية والعرقية[٣٥] .

٣. وقد نتج عن هذه الممارسات احتقان ديني . ديني ، ومذهب سني . شيعي وقومي كردي . عربي . تركماني ، بل هناك احتقان حكومي . حكومي عبر تبادل الاتهامات بين هذه القائمة أو تلك ، على الرغم أن الأرضية التي استندوا إليها واحدة ، كما لاحظنا أن هناك تنافراً في الأولويات السياسية وتضارب في المصالح[٣٦] .

٤. لقد غيبت الأحزاب الوعي للعراقي بفعل ما تعرض له العراق من شرذمة في الداخل نتج عنها النظر إلى المجتمع العراقي كأقوام وقوميات وديانات وطوائف وأثنيات[٣٧] .

٥. غياب الاندماج الوطني ، وقيام الأحزاب السياسية على أسس تقسيمية للمجتمع فألغت بذلك مفهوم المواطنة ، ويقصد بالاندماج الوطني " عملية صهر الجماعات المختلفة عرقياً ودينياً ولغوياً والتحديد الواضح للهوية القومية وتدعيم الولاء القومي بما يعنيه ذلك من الانتقال من الولاءات الضيقة المرتبطة بهذه الجماعات إلى نطاق الولاء القومي والهوية القومية للمجتمع الكلي "[٣٨] . إنَّ غياب هذا الولاء يؤثر بشكل بالغ على العملية الديمقراطية ويؤدي إلى تحولها إلى عملية صراع غير قابل للتوفيق بين الجماعات المختلفة مما يهدد بإشعال النعرات المحلية ويهدد بتقسيم الدولة .

٦. إنَّ العلاقة بين السلطة والمعارضة داخل العراق تتسم بسيادة التنافر والصراع فيما بينها وغياب التنافس السلمي والحوار المبني على قاعدة حق جميع القوى والأحزاب في الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات."فالمعارضة عندنا تبدو كأنها كائناً مشوّهاً في الخلقِ والخِلقة في أغلب الأحيان وهي إما : معارضة رديفة للسلطة السياسية فهي تعاني علل السلطة السياسية وأولها مرض الديمقراطية في جسمها التنظيمي ، أو معارضة تتخذ من العنف أداة للتعبير السياسي ، وهذا يعني بالضرورة إسقاط المسار الديمقراطي وتعطيل تطوره "[٣٩] .

٧. كانت التجربة العراقية تجربة مريرة ، وكانت الأحزاب السياسية تنقصها الخبرة في تدبير شؤون الحكم ، إذ لم تستطع أن تتواصل مع الجماهير بل عكفت على مصالحها الشخصية فانشقت فيما بينها مما أدى إلى تزايد نفوذ المجاميع المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة واندلاع حرب أهلية في معظم محافظات العراق ، مما ساهم في إنهاك الدولة وزعزعة الثقة بين مواطنيها.

الاستنتاجات :

إنَّ التحول التعددي في العراق يعاني ولا شك العديد من المشاكل والمعوقات ولعل القسم الأكبر من تلك المعوقات ينبع من ضعف القوى السياسية التي كان من الممكن أن تستفيد من الوضع الدولي الملائم لخلق ديمقراطية حقيقية ، فالمشكلة أذن تنبع من أن التوجه نحو التعددية في العراق لم يأتِ نتيجة نضج عام للقوى السياسية.

إنَّ نجاح التعددية الحزبية يستوجب وجود وعي ثقافي وسياسي ووعي ديمقراطي لأن عدم وجود ثقافة ديمقراطية تدفع الفرد أو المجموعة إلى عدم المشاركة الواعية سواء كمرشح للانتخابات أو كمنتخب .

إنَ النهوض بواقع التعددية الحزبية وصولاً إلى تحقيق أعلى درجات الديمقراطية يتطلب جملة من الإجراءات أهمها :

١.أن تتقاسم الأحزاب العراقية قيم التفاهم عن طريق التسويات والتسامح ، وعليها أن تعلم أن الطريق الوحيد لاتخاذ موقع القيادة والرؤية العامة للفوز بتأييد العراقيين تكمن في التحالفات والتعاون فيما بينها .

٢.إنَّ السمة الديمقراطية الحاسمة هي تشارك الجميع على قدم المساواة في حقوق اتخاذ القرارات ، في حين أن اتخاذ القرارات بالأغلبية هو مجرد وسيلة إجرائية لحل الخلاف بعد استنفاذ جميع الوسائل الأُخرى (النقاش ، التعديلات ، الحل الوسط) .

٣.إنَّ عملية بناء المجتمع السياسي لعراق الغد يتطلب تغييراً في الوعي السياسي الجمعي لكل العراقيين بمختلف قومياتهم وطوائفهم ومذاهبهم وهو تغيير ينقل الثقافة السياسية تدريجياً من النظر إلى السياسة كممارسة للغلبة (بالمعنى الخلدوني) إلى النظرة إليها كعملية صنع قرار يشترك فيها الجميع إلى هذا الحد أو ذاك دون إقصاء وتهميش لأحد الأطراف .

٤.ينبغي لنا أن نلتقي دائماً لرسم برنامج عمل وطني مفتوح الأبواب ، برنامج مرجعية وطنية تحرص على احتضان جميع أطياف الشعب العراقي : عرباً وأكراداً وتركماناً وكلدو آشوريين ، مسلمين ومسيحيين شيعة وسُنّة وطوائف أُخرى .

الـهـوامـش

(١) د. عصمت سيف الدولة ، الديمقراطية والوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، السنة(٦)، العدد(٦٠) ، شباط ، ١٩٨٤ ، ص ٩١.وينظر : أنور أحمد رسلان ، الديمقراطية في الفكر الفردي والفكر الاشتراكي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١، ص ٣٢.

(٢) د. غانم محمد صالح ، الوحدة والديمقراطية مجلة المنار ، باريس ، العدد (١٩) لسنة ١٩٨٦، ص ١٢

(٣) ينظر: مالك بن نبي ، الديمقراطية والإسلام عن كتاب الديمقراطية في العالم العربي ، منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ، بيروت ، ١٩٦٠، ص ٢٦٦.

(٤) موريس ديفرجيه ، الأحزاب السياسية ، ترجمة علي مقلد ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٢٦٦.

(٥) د. طارق علي الهاشمي ، الأسس الاجتماعية للأنظمة السياسية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة بغداد، العدد (٣) ، ١٩٨١، ص ١١٣.

(٦) ينظر : حسان أبو قنطار ، نظام التعددية الحزبية في الوطن العربي ، مجلة الوحدة المغربية ، المغرب ، العدد (١٢) ، أيلول ، ١٩٨٥، ص ٩٧.

(٧) نغم أكرم عبد الله ، تجارب التعددية الحزبية في الوطن العربي . نموذج تونس " دراسة تاريخية تحليلية " رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس معهد القائد المؤسسة للدراسات القومية والاشتراكية ، ٢٠٠١ ، ص ١٣.

(٨) موريس ديفرجيه ، مصدر سباق ، ص ٢١٤.

(٩) حسين علوان ، التحول الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الدول النامية ، مجلة دراسات ستراتيجية ، بغداد ، العدد (٤) ، ١٩٨٦، ص ١٦٥.

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٧٢.

(١١) ينظر: أحمد عبد الله ناهي ، التعددية الحزبية في الوطن العربي الواقع والمستقبل ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣، ص ١٣٩-١٤٠.

(١٢) هيفاء أحمد محمد ، العنف السياسي في الوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ١٣٩.

(١٣)ينظر: نيفين مسعد ، انتخابات ٢٠٠٠ في مصر ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، العدد (٢٦٢)، كانون الأول ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠.

(١٤) ينظر: عبد العزيز محمد الكميم ، التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠، ص ٢٣٣-٢٦٤.

(١٥) رناد الخطيب عياد، التيارات السياسية في الأردن ونص قانون الأحزاب، ج٢، عمّان، ١٩٩٢، ص١٣٣.

(١٦) المصدر السابق ، ص ١٣٢.

(١٧) أكرم عبد الله الجميلي ، عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٩١، ص ١٣.

(١٨) فاضل عواد جبر المياح ، الجزائر ودورها القومي المستقبلي في ظل نشاط الحركات الأصولية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٥.

(١٩) نغم أكرم عبد الله الجميلي ، مصدر سابق ، ص ٢٥.

(٢٠) خميس البدري ، تداول السلطة رؤية للممارسة السياسية في عراق الغد ، مجلة أوراق عراقية ، بغداد ، العدد(٢) لسنة (٢٠٠٥) ، ص ٩.

(٢١) ينظر: ميثم الجنابي ، السياسة والمقدس في العراق " من أوهام الأيديولوجيا إلى أيديولوجيا الوهم " ، مجلة مداراك ، بغداد، السنة الأولى ، العدد (٢) ، ٢٠٠٦، ص٤٨.

(٢٢) ينظر : نغم أكرم عبد الله الجميلي ، مصدر سابق ، ص ٢٣-٢٥.

(٢٣) ينظر: موريس ديفرجيه ، مصدر سابق ، ص ٢٨-٢٩.

(٢٤) مها عبد اللطيف حسن الحديثي ، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص ٢.

(٢٥)علي خليفة الكواري (وآخرون) ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، أيار ، ٢٠٠٠، ص ١٧.

(٢٦) دستور العراق لعام (٢٠٠٥) ، المادة (٦) .

(٢٧) المصدر نفسه ، المادة (٣٧) فقرة (١) .

(٢٨) المصدر نفسه ، المادة (٣٧) فقرة (٢) .

(٢٩) حسين علوان ، مصدر سابق ، ص ١٧٣.

(٣٠) الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) ، المادة (٧) فقرة (١) .

(٣١) ينظر: عمار سعدون سلمان البدري ، التعددية الحزبية وإشكاليات تداول السلطة في مصر بين عامي (١٩٧٠-٢٠٠٣) رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤، ص ١.

(٣٢) د. حازم علي الشمري ، الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق (٢٨ حزيران ٢٠٠٤ ولغاية ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥) ، وموقف القوى السياسية والحزبية منه ، مجلة أوراق عراقية ، تصدر عن مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية ، بغداد، العدد (١)، ٢٠٠٥ ، ص ٤٢.

(٣٣) ينظر: د. محمد عابد الجابري ، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها " حالة المغرب " ندوة منتدى الفكر العربي ، عمّان ، ١٩٨٩ ، ص ١٠٧.

(٣٤) ينظر: د. خميس البدري دولة الأحزاب ، مجلة أوراق عراقية ، تصدر عن مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية ، بغداد، العدد (٢) ، نيسان ، ٢٠٠٥، ص ٥.

(٣٥) ينظر: أحمد علي محمد ، الطائفية وأثرها في حياة العراق السياسية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨، ص٣٢٨.

(٣٦) ينظر: عبد الجبار أحمد عبد الله ، المشاكل المرحلية لما بعد الانتخابات العراقية ، رؤية تحليلية ، مجلة أوراق عراقية ، تصدر عن مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية ، بغداد، العدد (٢) نيسان ، ٢٠٠٥، ص ١٣.

(٣٧) د. متعب مناف ، الديمقراطية بين الشعار واستحقاق الواقع ، مجلة مداراك ، بغداد، العدد (٢)، السنة الأولى ، ٢٠٠٦، ص ٤٦.

(٣٨) د. رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، مطابع التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩ ، ص ٣٦٣.

(٣٩) د. نصير نوري محمد ، نحو تأسيس مفهوم عراقي للديمقراطية ، مجلة أوراق عراقية ، بغداد، العدد (٣)، تموز ، ٢٠٠٥، ص ٤٣.

قائمة المصادر :

أولاً: الكتب

١. أنور أحمد رسلان ، الديمقراطية في الفكر الفردي والفكر الاشتراكي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١.

٢. دستور جمهورية العراق عام ٢٠٠٥.

٣. رنا الخطيب عياد ، التيارات السياسية في الأردن ونص قانون الأحزاب ، ج(٢) ، عمّان ، ١٩٩٢.

٤. رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، مطابع التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩ .

٥. مالك بني نبي ، الديمقراطية والإسلام عن كتاب الديمقراطية في العالم العربي ، منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ، بيروت ، ١٩٦٠.

٦. موريس ديفرجيه ، الأحزاب السياسية ، ترجمة علي مقلد ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٧.

ثانياً : الدوريات

٧. حازم علي الشمري ، الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق (٢٨) حزيران ٢٠٠٤، ولغاية (٣٠) كانون الثاني ٢٠٠٥ وموقف القوى السياسية والحزبية منه ، مجلة أوراق عراقية ، تصدر عن مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية ، بغداد، العدد (١) ، ٢٠٠٥.

٨. حسان أبو قنطار ، نظام التعددية الحزبية في الوطن العربي ، مجلة الوحدة المغربية ، المغرب ، العدد (١٢) أيلول ، ١٩٨٥.

٩. حسين علوان ، التحول الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الدول النامية ، مجلة دراسات ستراتيجية ، بغداد، العدد (٤) ، عام ١٩٨٦.

١٠. خميس البدري ، تداول السلطة رؤية للممارسة السياسية في عراق الغد ، مجلة أوراق عراقية ، بغداد ، العدد (٢) لسنة ٢٠٠٥.

١١. خميس البدري ، دولة الأحزاب ، مجلة أوراق عراقية ، بغداد ، العدد (٣) نيسان ، ٢٠٠٥.

١٢. طارق علي الهاشمي ، الأسس الاجتماعية للأنظمة السياسية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة بغداد، العدد (٣) ، ١٩٨١.

١٣. عبد الجبار أحمد عبد الله ، المشاكل المرحلية لما بعد الانتخابات العراقية ، رؤية تحليلية، مجلة أوراق عراقية ، بغداد ، العدد (٢) نيسان ، ٢٠٠٥.

١٤. عصمت سيف الدولة ، الديمقراطية والوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، السنة (٦) ، العدد (٦٠) شباط ، ١٩٨٤.

١٥. غانم محمد صالح ، الوحدة والديمقراطية ، مجلة المنار ، باريس ، العدد (١٩) لسنة ١٩٨٦.

١٦. متعب مناف ، الديمقراطية بين الشعار واستحقاق الواقع مجلة مداراك ، بغداد، العدد (٢) ، السنة الأولى ، ٢٠٠٦ .

١٧. ميثم الجنابي ، السياسة والمقدس في العراق " من أوهام الأيديولوجيا إلى أيديولوجيا الوهم " ، مجلة مداراك ، بغداد، السنة الأولى ، العدد (٢) ، ٢٠٠٦.

١٨. نصير نوري محمد ، نحو تأسيس مفهوم عراقي للديمقراطية ، مجلة أوراق عراقية ، بغداد ، العدد (٣) ، تموز ، ٢٠٠٥.

١٩. نيفين مسعد ، انتخابات ٢٠٠٠ في مصر ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، العدد (٢٦٢) ، كانون الأول ، ٢٠٠٠.

الرسائل الجامعية :

٢٠. أحمد عبد الله ناهي ، التعددية الحزبية في الوطن العربي ، الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣.

٢١. أحمد علي محمد ، الطائفية وأثرها في حياة العراق السياسية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٨ .

٢٢. عبد العزيز محمد الكميم ، التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة ، إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠.

٢٣. عمار سعدون سلمان البدري ، التعددية الحزبية وإشكاليات تداول السلطة في مصر بين عامي (١٩٧٠-٢٠٠٣) رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤.

٢٤. فاضل عواد جبر المياح ، الجزائر ودورها القومي المستقبلي في ظل نشاط الحركات الأصولية الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠.

٢٥. مها عبد اللطيف حسن الحديثي ، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤.

٢٦. نغم أكرم عبد الله الجميلي ، تجارب التعددية الحزبية في الوطن العربي ، نموذج تونس، دراسة تاريخية تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية ، ٢٠٠١ .

٢٧. هيفاء أحمد محمد ، العنف السياسي في الوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ .

رابعاً: البحوث والندوات

٢٨. أكرم عبد الله الجميلي ، عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ .

٢٩. دعلي خليفة الكواري وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أيار ، ٢٠٠٠.

٣٠. محمد عابد الجابري ، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها " حالة المغرب " ، ندوة منتدى الفكر العربي ، عمّان ، ١٩٨٩ .